إيطاليا في
إنتظارك!
أصرف 1,000$ خارج لبنان واربح واحدة من
أربع رحلات خياليّة إلى توسكانا الإيطاليّة.
SGBL
mastercard
عروض البطاقات 1274
*عرض خاضع لشروط
وصالح لغاية 30/09/2019
sgbl.com

NABOULSI
Engineering & Contracting

JIYEH 4167

NABOULSI RESIDENCE
JIYEH 4167

Naboulsi Residence favors three neighbor buildings consisting of 4 floors each. All floors benefit from a glorious sea view on one of the most beautiful hills in the Jiyeh region.

135 & 170 sqm spaces Available

NABOULSI
Engineering & Contracting

Msharafieh center Al Tayyar 7th floor
Micheal Zakour street.

70 456 000

naboulsi.engineers@gmail.com

مصارف لبنان في 13 سؤال وجواب

لا يزال هذا القطاع هو الأنجح في لبنان والمنطقة العربية، على الرغم من الحملات الداخلية المبرمجة التي تُشن على القطاع المصرفي اللبناني بين الحين والآخر، وهو ركيزة أساسية لازدهار الاقتصاد اللبناني، فقد استطاع هذا القطاع المحافظة على مستويات السيولة والودائع في أحلك الظروف وأصعبها وباعتراف العالم أجمع.

وقد أَثْبَتَ لبنان مرة جديدة وجوده على هذه القائمة من خلال أربع شركات مدرَجة تعمل جميعها في القطاع المصرفي. حيث احتل بنك عودة المركز الأوّل محليّاً والثالث إقليميّاً (مبيعات: 3.5 مليارات د.أ.؛ أرباح: 0.50 مليار د.أ.؛ أصول: 47.0 مليارات د.أ.؛ قيمة سوقيّة: 2.4 ملياران د.أ.)، تلاه بنك لبنان والمهجر (المرتبة الإقليميّة: 39؛ مبيعات: 2.4 مليار د.أ.؛ أرباح: 0.51 مليار د.أ.؛ أصول: 36.5 مليار د.أ.؛ قيمة سوقيّة: 1.8 مليار د.أ.)، وبنك بيبلوس (المرتبة الإقليميّة: 69؛ مبيعات: 1.5 مليار د.أ.؛ أرباح: 0.16 مليار د.أ.؛ أصول: 24.9 مليار د.أ.؛ قيمة سوقيّة: 1.0 مليار د.أ.)، وبنك بيروت (المرتبة الإقليميّة: 71؛ مبيعات: 1.0 مليار د.أ.؛ أرباح: 0.20 مليار د.أ.؛ أصول: 18.3 مليار د.أ.؛ قيمة سوقيّة: 1.6 مليار د.أ.).

وتجيب «الصناعة والاقتصاد» ضمن (ملف المصارف 2019) على 13 سؤال يتعلق بالقطاع المصرفي في لبنان.

1- ما هو أقدم مصرف بين المصارف اللبنانية العاملة حالياً في لبنان؟

فرنسبنك (Fransabank Group) هو من أقدم المصارف في لبنان، تأسس عام 1921، ويضم اليوم 125 فرعا في مختلف الأراضي اللبنانية. وهذه المجموعة المصرفية موجودة في عشر دول: لبنان، فرنسا، الجزائر، سورية، السودان، روسيا البيضاء، وقبرص والعراق، وليبيا، والإمارات العربية المتحدة.

2- كم يبلغ عدد الحسابات المصرفية والمودعين في لبنان؟

أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، في كلمة له خلال رعايته مؤتمر «اليوم العربي للشمول المالي 2018» في بيروت، أن عدد الحسابات المصرفية بلغ «نحو 5 ملايين حساب (حتى نهاية 2017)، وبلغ عدد المودعين، ثلاثة ملايين مودع.

3- كم يبلغ حجم الموجودات في المصارف اللبنانية؟

تُظهر إحصاءات البنك المركزي ارتفاعاً بنسبة 2.60 % (9،793 مليار ل.ل.) في الميزانيّة المجمَّعة للمصارف التجاريّة العاملة في لبنان خلال النصف الأوّل من العام الحالي إلى 385،891 مليار ل.ل. (255.98 مليار د.أ.)، مقابل 376،097 مليار ل.ل. (249.48 مليار د.أ.) في نهاية العام السابق. أمّا على صعيدٍ سنويٍّ، فقد زادت موجودات القطاع المصرفي المقيم بنسبة 9.11 % مقارنةً بالمستوى الذي كانت عليه في شهر حزيران 2018، والبالغ حينها 353،665 مليار ل.ل. (234.60 مليار د.أ.).

4- ما هي المصارف الأولى لناحية الموجودات؟

وفقاً لترتيب مجلة «الاقتصاد والاعمال اللبنانية» لعام 2018، حل في المرتبة الاولى بنك عودة بحجم موجودات بلغ 71،192 مليار ليرة، وبنك لبنان والمهجر في المرتبة الثانية بحجم موجودات بلغ 55،394 مليار ليرة، سوسيته جنرال في المرتبة الثالثة بحجم موجودات بلغ 39،123 مليار ليرة، وبنك بيبلوس في المرتبة الرابعة بحجم موجودات يبلغ 37،698 مليار ليرة، وفي المرتبة الخامسة فرنسبنك بحجم موجودات بلغ 35،784 مليار ليرة.

5- كم تبلغ ودائع المصارف في لبنان؟

تراجعت ودائع الزبائن (قطاع خاصّ وقطاع عامّ) بنسبة 0.90 % (2،421 مليار ل.ل.) خلال النصف الأوّل من العام 2019 إلى 266،753 مليار ل.ل.

(176.95 مليار د.أ.)، من 269،173 مليار ل.ل. (178.56 مليار د.أ.) في نهاية العام 2018. ويأتي هذا التراجُع نتيجة إنكماش ودائع القطاع الخاصّ المقيم بنسبة 0.99 % (2،032 مليار ل.ل.) إلى 203،827 مليار ل.ل. (135.21 مليار د.أ.)، توازياً مع تدنّي ودائع القطاع الخاصّ غير المقيم بنسبة 2.13 % (1،212 مليار ل.ل.) إلى 55،658 مليار ل.ل. (36.92 مليار د.أ.)، قابلتهما زيادةٌ في ودائع القطاع العامّ بنسبة 12.77 % (823 مليار ل.ل.) إلى 7،268 مليار ل.ل. (4.82 مليار د.أ.). وقد تقلّصت ودائع الزبائن المعنونة بالليرة اللبنانيّة بنسبة 2.87 % (2،401 مليار ل.ل.) خلال النصف الأوّل من هذا العام إلى 81،241 مليار ل.ل. (53.89 مليار د.أ.)، كما إنخفضت الودائع المعنونة بالعملات الأجنبيّة بنسبة طفيفة بلغت 0.01 % (20 مليار ل.ل.) لتصل إلى 185،512 مليار ل.ل. (123.06 مليار د.أ.). في هذا السياق، إرتفعت نسبة الدولرة في ودائع القطاع الخاصّ إلى 71.49 % مع نهاية شهر حزيران، من 70.62 % في نهاية العام 2018 و68.42 % في شهر حزيران من العام الفائت. أمّا على صعيدٍ سنويٍّ، فقد حَقَّقَت محفظة الودائع تراجعاً بنسبة 0.23 % من 267،361 مليار ل.ل. (177.35 مليار د.أ.) في حزيران 2018.

6- من هي المصارف الأولى في لبنان لناحية حجم الودائع؟

وفقاً لترتيب مجلة «الاقتصاد والأعمال اللبنانية» لعام 2018، حلّ بنك عودة في المرتبة الأولى لناحية حجم ودائع العملاء التي بلغت 48،173 مليار ليرة، وبنك لبنان والمهجر في المرتبة الثانية بحجم ودائع بلغ 40،578 مليار ليرة، في المرتبة الثالثة أتى سوسيته جنرال بحجم ودائع بلغ 28،198 مليار ليرة، وحلّ بنك بيبلوس في المرتبة الرابعة بحجم ودائع بلغ 27،839 مليار ليرة. أما في المرتبة الخامسة فأتى بنك بيروت بحجم ودائع بلغ 20،219 مليار ليرة.

7- كم تبلغ التسليفات في القطاع المصرفي في لبنان؟

إنكمشت تسليفات المصارف اللبنانيّة إلى القطاع الخاصّ (المقيمين وغير المقيمين) بنسبة 5.70 % (ما يوازي 5،099 مليار ل.ل.) مع نهاية الشهر السادس من العام 2019 إلى 84،425 مليار ل.ل. (56.00 مليار د.أ.)، مقابل 89،524 مليار ل.ل. (59.39 مليار د.أ.) في كانون الأوّل 2018. كذلك تقلّصت التسليفات بنسبة 5.97 % على صعيدٍ سنويٍّ، ليصل بذلك معدّل التسليفات من ودائع الزبائن إلى 31.65 %، مقابل 33.26 % في نهاية العام المنصرم و33.58 % في حزيران 2018. في التفاصيل، وصلت نسبة التسليفات إلى القطاع الخاصّ المعنونة بالليرة اللبنانيّة من مجموع الودائع المعنونة بالعملة الوطنيّة إلى 31.19 % مع نهاية شهر حزيران من العام الجاري، مقارنةً مع 32.95 % في نهاية العام 2018 و32.80 % في نهاية شهر حزيران 2018. كذلك انخفض معدّل التسليفات المعنونة بالعملات الأجنبيّة إلى 31.85 % من مجموع الودائع بالعملات الأجنبيّة، من 33.40 % في كانون الأوّل 2018 و33.97 % في حزيران من العام المنصرم.

8- ما هو ترتيب المصارف لناحية حجم التسليفات؟

وفقاً لترتيب مجلة «الاقتصاد والأعمال اللبنانية» لعام 2018، حلّ بنك عودة في المرتبة الأولى لناحية حجم التسليفات الذي بلغ 19،996 مليار ليرة. وفي المرتبة الثانية بنك لبنان والمهجر بحجم تسليفات بلغ 10،798 مليار ليرة. وحلّ فرنسبنك في المرتبة الثالثة بحجم تسليفات بلغ 10،169 مليار ليرة، وفي المرتبة الرابعة سوسيته جنرال 8،778 مليار ليرة، وفي المرتبة الخامسة بنك بيروت بحجم تسليفات بلغ 8،650 مليار ليرة.

9- كم يبلغ عدد فروع المصارف اللبنانية على الأراضي اللبنانية؟

بلغ إجمالي عدد الفروع العائدة للمصارف الـ 28 ما مجموعه 1047 فرعاً في مقابل 1027 فرعاً في نهاية 2017، أي بزيادة 20 فرعاً. وتوزعت هذه الزيادة على المصارف التالية: فرنسبنك (2)، لبنان والمهجر (1)، بيبلوس (6)، الاعتماد اللبناني (2)، سوسيته جنرال (1)، بيروت (2)، اللبناني الفرنسي (2)، بيروت والبلاد العربية(1)، فرست ناشونال (1)، جمال ترست (1)، مجموعة بنك سيدروس (2).

10- أي مصرف لبناني يملك أكبر عدد فروع في لبنان؟

بقي فرنسبنك في المركز الأول من حيث الفروع المحلية، تلاه بنك لبنان والمهجر في المركز الثاني، وبيبلوس في المركز الثالث، وبنك عوده في الرابع، وبنك البحر المتوسط في المركز الخامس.

11- كم يبلغ عدد المصارف اللبنانية في الدول الخارجية؟

تعود الفروع الخارجية للمصارف اللبنانية إلى 12 مصرفاً فقط وبلغ عددها 388 فرعاً مع نهاية 2018 في مقابل 939 فرعاً في نهاية 2017، أي بتراجع نسبته 1.3 في المئة ويعود ذلك إلى إقدام بعض المصارف على تقليص عدد فروعها في الخارج ولاسيما في تركيا.

12- كم يبلغ عدد الـ ATMs العائدة إلى المصارف في الأراضي اللبنانية؟

ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي ATMs نهاية العام 2018 إلى 3910 أجهزة في مقابل 3819 في نهاية العام 2017 أي بزيادة نسبتها 2.4 في المئة وعددها 91 جهازاً.

13- من يملك أكبر عدد من أجهزة الصراف الآلي في لبنان؟

المصرف الأول في عدد الأجهزة بنك عوده والثاني بيبلوس والثالث اللبناني الفرنسي والرابع فرنسبنك والخامس لبنان والمهجر.

عندما يُبنى
النمو على الأمان

فيما نمضي قدمًا في الحياة ونبني مستقبلنا، نبحث عن وسائل لحمايته. نسعى للاتحاد بشركاء أقوياء يمكننا الاعتماد عليهم والنمو معهم كي نضمن لأنفسنا الأمان المالي.

للسنة الرابعة على التوالي، صنّفت مجلة غلوبال فايننس بنك عوده المصرف الأكثر أمانًا في لبنان. كما صنّفته مجلّة يوروماني المصرف الأفضل في لبنان للعام ٢٠١٩.

bankaudi.com.lb

بنك عـوده

EUROMONEY AWARDS FOR EXCELLENCE 2019
Best Bank in Lebanon

SAFEST BANK AWARD 2018
GLOBAL FINANCE

للمرة الأولى منذ 15 عام.. انخفاض عدد العمالة المصرفية في لبنان

في العام 2018، انخفض عدد العاملين في القطاع المصرفي اللبناني بنسبة 0.4 % ليبلغ 25،908 موظفين في نهاية العام المذكور مقابل 26،005 اشخاص في نهاية العام 2017. وهي المرة الاولى منذ العام 2004 ينخفض فيها عدد العمالة المصرفية في لبنان، علماً أن معدل نموّها راوح بين 2.5 % و 3.1 % في السنوات الخمس الاخيرة (2013–2017). الا ان باب التوظيف لحاملي الشهادات الجامعية لم يتوقف في المصارف في العام 2018 لكنه تباطأ وكان عدد الداخلين الجدد أدنى من عدد الموظفين الذين غادروا القطاع أما لبلوغهم سنّ التقاعد القانونية او لتفضيلهم ترك العمل مسبقاً لقاء تعويضات أو لأسباب اخرى. ويمكن تفسير هذا التطور بسياسة المصارف لضبط النفقات التشغيلية من جهة، والتطور التكنولوجي في العمر المصرفي من جهة اخرى. مع العلم أن المصارف تولي أهمية كبيرة للتخصّصية في المهام المصرفية وقد أنشأت وحدات تعنى بمواضيع خاصة ودقيقة تواكب التطورات والإجراءات العالمية، كوحدتي الامتثال وحماية العميل تستدعيان استخدام عدد مهم من ذوي الكفاءة وقد بلغ على سبيل الذكر، عدد الموظفين في دوائر الإمتثال في المصارف العاملة داخل لبنان 1187 موظفاً (503 في المراكة الرئيسية و684 في الفروع) في نهاية العام 2018. وفي نهاية عام 2018، بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان 65 مصرفاً، توزّع موظفوها على مختلف فئاتها كالتالي: 23،515 شخصاً في المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل (وعددها 32 مصرفاً)، اي 90.8 % من مجموع العاملين، و 1،042 شخصاً في المصارف ش.م.ل ذات المساهمة الاكثرية العربية (عددها 7) و105 موظفين في فروع المصارف غير العربية (عددها 3) و838 شخصاً في مصارف الاعمال (عددها 16 وكلّها شركات مغفلة لبنانية ش.م.ل).

على صعيد الجنس

تتميز العمالة المصرفية في لبنان بتزايد عدد العاملات وارتفاع نسبتهن الى 48.1 % من مجموع العاملين في القطاع في نهاية العام 2018 (47.8 % في نهاية العام 2017) وذلك على حساب العاملين الذكور الذين شكّلوا 51.9 % من المجموع (52.2 في العام 2017) في نهاية العامين على التوالي.

على صعيد الوضع العائلي، سجلّت نسبة العازبين مزيداً من الانخفاض لتبلغ 36.5 % من مجموع العاملين في القطاع المصرفي اللبناني في نهاية العام 2018 مقابل 37.7 % في نهاية العام 2017، وبلغ عدد العازبين 9،462 موظفاً وكان بينهم 51.1 % عازبات و 48.9 % عازبون. وارتفعت بالتالي نسبة المتزوجيّن الى 63.5 % في نهاية العام 2018 توزعوا بين 53.6 % ذكور و46.4 إناث.

على صعيد هرم الاعمار

لا تزال حصة الذين هم دون سنّ الاربعين تحتل الصدارة من مجموع العمالة المصرفية في لبنان على الرغم من انخفاضها البسيط الى 59.9 % في العام 2018 مقابل 60.3 % من المجموع في العام 2017. وكان اللافت انخفاض عدد الذين هم دون الخامسة والعشرين من العمر في اشارة الى تباطؤ التوظيف الجديد في المصارف اللبنانية. في حين ارتفعت قليلاً حصة الذين تراوح اعمارهم بين 40–60 سنة الى 34.4 % في العام 2018 مقابل 34.1 % في العام الذي سبق وكذلك حصة الذين تجاوزوا الستين الى 5.7 % مقابل 5.5 % في التاريخين على التوالي. ويبيّن توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وضمن الفئات العمرية المختلفة أن حصة الذكور تفوق حصة الإناث في الفئات العمرية من 40 سنة وما فوق، فيما تتفوّق نسبة الإناث في الفئة العمرية

ما دون الاربعين عاماً، علماً أن الفارق يبرز بوضوح في الفئة العمرية ما دون الخامسة والعشرين ما يعني ان العنصر الانثوي يطغى على الداخلين الجدد الى القطاع.

على صعيد الرتبة

في العام 2018 كانت اغلبية المصارف تعتمد نظام الرتب الجديد المنصوص عليه في عقد العمل الجماعي. وشكل التقنيون 76 % من المجموع المصرح عنه مقابل 24 % للكوادر مع التذكير بأن التقنيّين هم شاغلو الوظائف التي تحتاج الى مهارات تم اكتسابها عبر التعلّم والخبرة والتدريب وهم من ذوي القدرة على حل المشاكل والاشراف على فريق عمل ومن ذوي المرونة في العلاقات مع الزبائن. أمّا الكوادر فهم شاغلو الوظائف التي تحتاج الى تحمل مسؤوليات كبيرة ومعرفة واسعة ومهارات قياديّة، وتكون لهم القدرة على اتخاذ القرارات. وفيما يتوّزع العاملون مناصفة تقريباً بين الذكور والإناث في فئة التقنيّين بتفوق الذكور على الإناث في فئة الكوادر.

على صعيد المستوى العلمي

تتميز العمالة في القطاع المصرفي اللبناني بكونها ذات مستوى علمي مرتفع وقد وصلت نسبة الجامعيين الى 79.9 % من اجمالي العمالة المصرفية في نهاية العام 2018 ويفسّر ذلك إلى حد كبير بدخول المتخرجين من حملة الشهادات الجامعية الى القطاع المصرفي اللبناني وقد ازداد عدد هؤلاء في العام 2018 حوالي 209 أشخاص توزّعوا بين 158 انثى و 51 ذكراً (900 جامعي في العام 2017 توزعوا بين 498 انثى و402 ذكراً) ويظهر توزّع العاملين في القطاع المصرفي حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي أن الإناث تجاوزن الذكور في فئة حملة الشهادة الجامعية في نهاية العام 2018، في حين أن حصة اللواتي حصلن على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها بلغت 40.3 % من مجموع هذه الفئة وحصة اللواتي هنّ دون مستوى البكالوريا 15.0 % مقابل حصص أكبر للذكور.

تطور خصائص العاملين في القطاع المصرفي اللبناني 2015-2018

	2015	2016	2017	2018
اجمالي عدد الموظفين	24,638	25,260	26,005	25,908
نسبة التغير	%3.3	%2.5	%2.9	%0.4-
1- حسب الجنس				
إناث (%)	47.0	47.4	47.8	48.1
ذكور (%)	53.0	52.6	52.2	51.9
2- حسب العمر				
دون 25 سنة (%)	8.5	8.1	8.3	6.8
25-40 سنة (%)	49.9	51.2	52.1	53.0
40-60 سنة (%)	36.1	35.1	34.1	34.4
60 سنة وما فوق (%)	5.5	5.6	5.5	5.7
3- حسب الوضع العائلي				
عازب (%)	40.0	38.4	37.7	36.5
متأهل (%)	60.0	61.6	62.3	63.5
4- حسب المستوى العلمي				
دون البكالوريا (%)	9.6	9.2	8.5	7.9
بكالوريا او ما يعادلها (%)	14.4	13.3	12.7	12.2
شهادة جامعية (%)	76.0	77.6	78.8	79.9

أما توزع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل العلمي. فيبين أن أكثر من 87 % من العاملات في القطاع المصرفي حصلن على شهادة جامعية مقابل 73 % لدى الذكور، في حين أن نسبة اللواتي هنّ دون مستوى البكالوريا تقلّ عن 3 % من إجمالي الموظفات في المصارف.

الرواتب والأجور والتقدمات

في العام 2018، بلغ مجموع الرواتب والتعويضات التي خصصتها المصارف لموظفيها 2110،3 مليارات ليرة مقابل 1996،9 مليار ليرة في العام 2017، أيّ بزيادة نسبتها 5،7 % (5،8 % نسبة الزيادة في العام 2017). وتعزى الزيادة في العام 2018 إلى الزيادة السنوية التي تمنحها المصارف لموظفيها وارتفاع عدد أولاد المتزوجين منهم، وما يستتبع ذلك من زيادة في الإشتراكات المسددة لتغطية الضمان الصحي والتعويضات العائلية وتعويض نهاية الخدمة وتقديمات أخرى منصوص عليها في عقد العمل الجماعي. وبذلك، يكون متوسط الكلفة السنوية للموظف الواحد قد إرتفع إلى 81،5 مليون ليرة (6،8 ملايين ليرة شهريا على أساس 12 شهراً) في العام 2017. مع العلم أن هذا المتوسط لا يعكس حقيقة ما يجنيه الموظف من مختلف الفئات، لأنّ ثمة تفاوتاً في الكلفة بين الموظفين حسب معايير عدة أبرزها الرتبة وسياسة الأجور المطبقة في المصرف. بلغت قيمة الرواتب قبل الضريبة 1313،2 مليار ليرة في العام 2018 مقابل 1263،4 مليار ليرة في العام 2017، أيّ بزيادة نسبتها 3،9 % مقابل زيادة أعلى نسبتها 5،9 % في العام 2017. ويعزى هذا الإرتفاع إلى الزيادة السنوية التي تمنحها المصارف لموظفيها. وبذلك، يكون متوسط الراتب الأساسي للموظف قد بلغ 3،2 ملايين ليرة يدفع 16 شهراً كما ينصّ عقد العمل الجماعي مقابل 3،0 ملايين ليرة في العام 2017. بلغت قيمة التعويضات العائلية 39،9 مليار ليرة مقابل 39،2 مليار ليرة في العام 2017، أيّ بزيادة نسبتها 1،8 % وهذه التعويضات تمثل إشتراكات المصارف في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي التي هي مرتبطة بأجر العاملين، من جهة أولى، وفائض المبالغ التي تدفعها المصارف إلى الموظفين زيادة على معدل إشتراك الضمان الإجتماعي (33 ألف ليرة للولد و 60 ألف ليرة للزوجة) مضافاً إليه 50 % من تعويض الولد و75 % من تعويض الزوجة. وقد إزدادت مخصصات اشتراكات المدفوعة إلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بنسبة 1،7 % والإضافات بنسبة 1،4 % في العام 2018 قياساً على العام 2017، في موازاة تزايد عدد الموظفين المتأهلين وعدد الأولاد الذين هم على عاتقهم. إرتفعت قيمة تعويضات المرض والأمومة، أو ما يعرف بالضمان الصحي إلى 109،4 مليارات ليرة مقابل 102،9 مليار ليرة في العام 2017، أي بما نسبته 6،3 % وتشمل هذه التعويضات إشتراكات المصارف للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي حيث تبلغ مساهمتها

حالياً 7 % من أجر العاملين (مقابل 2 % يتحملها الموظف) والإضافات، وهي ما تسدده المصارف للموظفين زيادة عما يحصلون عليه من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي. وقد ازدادت مخصصات الإشتراكات بنسبة 4،3 % والإضافات بنسبة 8،9 % في العام 2018 قياساً على العام 2017. ويعود ذلك إلى إزدياد عدد الأشخاص أو الأولاد الذين هم على عاتق الموظفين، بالإضافة إلى زيادة بعض فروقات التقديمات الصحية التي تمنحها المصارف للموظفين إستناداً إلى عقد العمل الجماعي الأخير. بلغت قيمة تعويضات نهاية الخدمة 270،9 مليار ليرة مقابل 231،3 مليار ليرة في نهاية العام 2017، أي انها ارتفعت بنسبة 17،1 % وفي التفصيل، ازدادت الإشتراكات المدفوعة إلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بنسبة 3،1 % والمؤونات بنسبة 31،7 %. يجدر التذكير بأن مساهمة المصارف في هذا الفرع هي 8،5 % من كامل الأجور الخاضعة للضريبة. إرتفعت قيمة التعويضات الأخرى إلى 376،8 مليار ليرة في العام 2018 مقابل 360 مليار ليرة في العام الذي سبق، أيّ بما نسبته 4،7 %، وتشمل هذه التعويضات إلى المكافآت، المنح المدرسية (19،9 % من مجموع هذه التعويضات إلى المكافآت، المنح المدرسية (19،9 % من مجموع هذه التعويضات في العام 2018) وتعويض النقل (15،8 %) بالإضافة إلى تعويض الصندوق ومنح الزواج والولادة وغيرها من التعويضات وبدلات التمثيل والملابس. وفي تفصيل المنح المدرسية، إرتفعت قيمتها الإجمالية إلى 75،5 مليار ليرة في العام 2018 مقابل 71،6 مليار ليرة في العام الذي سبق مع إرتفاع عدد الأولاد المستفيدين إلى 17711 شخصاً مقابل 17278 تلميذاً في العامين المذكورين على التوالي. ففي العام 2018، بلغت قيمة المنح المدرسية لأولاد الموظفين في المدارس الخاصة، وعددهم 14152 تلميذاً، 55،6 مليار ليرة، أيّ بمتوسط يناهز 3 ملايين و920 ألف ليرة للتلميذ الواحد (علماً أن قيمة المنحة بحسب آخر عقد جماعي محددة بثلاثة ملايين و500 الف ليرة). وبلغت المبالغ التي تقاضاها الموظفون عن اولادهم المسجلين في الجامعات الخاصة، وعددهم 2945 طالباً، 18.5 مليار ليرة، اي ان متوسط قيمة المنحة ناهز 6 ملايين و280 الف ليرة لبنانية (فيما هو 5 ملايين و500 الف ليرة حسب عقد العمل الجماعي). واستفاد اهالي الطلاب الملحقين بالجامعة اللبنانية، وعددهم 415 تلميذاً، من مبلغ اجمالي قدره 1.2 مليار ليرة، اي ان الطالب الواحد استفاد من منحة تقارب 3 ملايين ليرة كما هو منصوص عليه في عقد العمل الجماعي. أما اولاد موظفي المصارف المسجلون في المدارس الرسمية، والذين بلغ عددهم 199 ولداً في العام 2018، فاستفادوا من منح اجمالية ناهزت الـ289 مليون ليرة، ما يعني ان متوسط المنحة يقارب ما يلحظه عقد العمل الجماعي وهو مليون و500 الف ليرة للتلميذ الواحد. وارتفعت تعويض كلفة النقل الى 59.6 مليار ليرة في العام 2018 من 56.6 مليار ليرة في العام الذي سبق، اي بما نسبته 5.3 %. ويعزى ذلك الى ارتفاع متوسط سعر صفيحة البنزين الذي تعممه جمعية المصارف شهرياً على الاعضاء من حوالي 23،621 ليرة في العام 2017 الى 27،250 ليرة في العام 2018، في ظل ارتفاع اسعار النفط العالمية.

الإنتاجية

تسعى المصارف العاملة في لبنان الى زيادة انتاجية العاملين لديها من خلال الاستثمار المتزايد في التجهيزات وانظمة العمل والإجراءات الداخلية والاستثمار في الموارد البشرية. فتخصّص المصارف نسبة من الكتلة الأجرية لتدريب الموظفين. ثم ان تسارع التطورات العالمية للصناعة المصرفية يفرض على المصارف إخضاع موظفيها لدورات متخصصة في مجالات عدة، منها مؤخراً كل ما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا المالية (Fintech) وعدد من التكنولوجيات الجديدة لتطوير التطبيقات التي تقدم حلولاً جديدة تتكيّف مع نمط حياة العملاء، اضافة طبعا الى التحقق والإمتثال ومكافحة تبييض الأموال وعمليات الارهاب (compliance) وقانون الإمتثال الضريبي. ويشارك موظفو المصارف في الدورات التدريبية التي تنظمها مديرية تطوير الموارد البشرية في الأمانة العامة لجمعية المصارف. من جهة أخرى، يتابع عدد من موظفي المصارف دروساً مصرفية في المعهد العالي للدراسات المصرفية، الذي بات الحق له في منح المنتسبين اليه إجازات جامعية وشهادات ماجيستير. ولا بد من التذكير بأن المصارف في لبنان تلتزم دائماً بمضمون تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم 103 الذي يحدّد الأطر والمؤهلات العلمية والتقنية والأدبية الواجب توافرها لدى الأشخاص المولجين بممارسة بعض المهام في القطاعين المصرفي والمالي. وما يعزّز مقولة الإنتاجية العالية في القطاع المصرفي اللبناني مساهمته بحوالي 6 % من الناتج المحلي الإجمالي، مع انه لا يضم الا نسبة متدنية من اليد العاملة اللبنانية الإجمالية. كما ان ثمة ارتفاعاً لمؤشر كل من اجمالي الموجودات وودائع الزبائن واجمالي الرأسمال الى مجموع عدد العاملين في القطاع المصرفي اللبناني في العام 2018.

تطور الأجور والعطاءات في القطاع المصرفي اللبناني 2015 -2018 (مليار ليرة)

	2015	2016	2017	2018
المجموع	1795,4	1888,1	1996,9	2110,3
الرواتب	1122,3	1193,2	1263,4	1313,3
التعويضات العائلية	37,3	38,1	39,3	39,9
تعويضات نهاية الخدمة	232,6	227,9	231,3	270,9
الضمان الصحي	86,7	90,8	102,9	109,4
تعويضات اخرى	316,5	338,1	360.0	389,8

توزع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الاعمار

	دون 25 سنة	25-40 سنة	40 – 50 سنة	50 -60 سنة	60 سنة وما فوق
ذكور (%)	40.3	49.1	54.8	57.2	68.2
إناث (%)	59.7	50.9	45.2	42.8	21.8
العدد الإجمالي	1774	13739	4795	4120	1480

Creditbank S.A.L.

Creditbank Pay App

الدفع أسرع بالموبايل

صار فيك اليوم تنزّل على تليفونك **Creditbank Pay** App
وتسجّل بثواني بطاقاتك الـ Debit و Credit وتدفع بسرعه
من الموبايل.
Creditbank Pay App الحلّ الذكي والعملي لتدفع بطريقه
سهله سريعه وآمنه.

04 727 555
creditbank.com

* ينطبق على بطاقات Visa ونظام Android

صفير: في المصارف سيولة كافية تجعلنا متفائلون حيال قدرتها على إعطاء الدفع اللازم للنهوض بالإقتصاد

بقي القطاع المصرفي على مر سنوات طويلة، السد المنيع في وجه الأزمات في لبنان، اذ وقف في اكثر من مرة متحدياً الظروف، مسجلاً معدلات نمو جيدة سمحت له بدعم الاقتصاد اللبناني، الا ان بداية 2019 سجلت تطورات جديدة تمثلت بانتقال المصارف من تسجيل معدّلات نمو متواضعة تعكس سحوبات، إلى تسجيل معدّلات انخفاض معتبرة في مجموع ودائعها الذي يظهر في الميزانيّات. فمن بداية 2019 حتّى شهر شباط الماضي، انخفض مجموع ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم من 173.18 مليار دولار لغاية 170.73 مليار دولار، أي بتراجع بقيمة 2.45 مليار دولار خلال شهرين فقط، وهو ما يشكّل نحو 1.4% من مجموع هذه الودائع في بداية السنة. في حين شهدت ودائع القطاع خلال عام 2018 بعض الانخفاضات الطفيفة والمتفرّقة في أشهر معيّنة، لكنّها لم تكن وازنة مقارنة بحجم الانخفاض الذي شهده القطاع في بداية 2019، كما لم تكن كافية للتأثير على نسبة النمو الإيجابية الإجمالية للعام الماضي.

يعود هذا الانخفاض في حجم الودائع إلى استمرار النزف الناتج عن عجز ميزان المدفوعات هذا العام، والذي تضخّم بالحجم الكافي للتأثير على حجم السيولة المتوافرة في النظام المصرفي. فحتّى شهر شباط/ 2019، بلغ عجز ميزان المدفوعات 1.93 مليار دولار، من بينها 1.38 مليار دولار سجّلت في الشهر الأوّل من السنة فقط، علماً بأن هذه الأرقام تستند إلى المنهجية التي يعتمدها مصرف لبنان لتحسين العجز، عبر احتساب سندات اليوروبوندز من ضمن موجوداته بالعملات الأجنبية، خلافاً لكلّ المعايير المعتمدة عالمياً. تعبّر هذه الأرقام عن وجود مجموعة من التحدّيات التي ستواجه القطاع خلال هذا العام، وفي مقدّمها مسألة إعادة تمويل سندات الخزينة المستحقّة مع فوائدها.

وقال رئيس جمعية مصارف لبنان سليم صفير في حديث الى وكالة رويترز «إنه من المتوقع أن تتعافى الودائع في البنوك اللبنانية من هبوط سجلته في الأشهر الخمسة الأولى من 2019 مع عودة تفاؤل العملاء بعد إقرار ميزانية الحكومة.»
واشار صفير الى إن الودائع تراجعت إلى 176 مليار دولار بنهاية أيار من 179 مليار دولار في نهاية كانون الأول.
وقال لرويترز في مقابلة يوم الاثنين إنه يتوقع تعافيا شديد الإيجابية وإن السوق في لبنان شديدة المرونة.
وكشف إن البنوك ستتخذ خطوات لدعم الاقتصاد في الأشهر الأربعة إلى السبعة المقبلة، بما في ذلك العمل على خفض أسعار الفائدة وتقديم المزيد من القروض لبعض القطاعات.
وشدد على ان البنوك بها سيولة كافية، وإنها متفائلة حيال قدرتها على إعطاء الدفعة اللازمة للاقتصاد للنهوض مجددا.

اصلاحات الحكومة المؤجلة

ووفقاً لتقرير رويترز «شرعت الحكومة اللبنانية في إصلاحات تأجلت طويلا، إذ يعاني الاقتصاد ركودا وفي الوقت الذي تباطأ فيه نمو الودائع في القطاع المصرفي. ولعب القطاع لفترة طويلة دورا هاما في تمويل الحكومة واحتياجات الاقتصاد الأكثر اتساعا».
وكشف صفير في هذا الاطار الى إنه كان هناك كثير من المخاوف، رابطا بين تلك المخاوف والشقاق السياسي حول الميزانية، مضيفا أن القلق تجلى في مطالبة المودعين بمزيد من الفوائد على حيازاتهم وسحب البعض لودائعهم.
واعتبر صفير إن العجز الذي تم الوصول إليه في الموازنة مقبول وفق المعايير اللبنانية، إن لم يكن وفق المعايير العالمية، لكن يمكن إدراك الجهد، لذا فإنه كلما زاد الشعور بالتفاؤل لدى المودعين، زاد تدفق رأس المال.

دعم احتياطيات النقد الأجنبي

مع تراجع احتياطيات لبنان من النقد الأجنبي، أطلقت البنوك اللبنانية مؤخرا مسعى جديدا لاجتذاب دولارات جديدة من خلال عرض أسعار فائدة بنسبة 14 بالمئة على مبالغ كبيرة ستظل بحيازتها لثلاث سنوات. ويتم إيداع الدولارات بالبنك المركزي.
واعلن صفير إنه تم إبلاغه بأن هذا المسعى اجتذب ما بين 800 مليون ومليار دولار تقريبا، مضيفا أن لذلك دلالة إيجابية بالتأكيد، فهناك مليار دولار إضافي في الاحتياطيات، وبالرغم من ارتفاع تكلفته، فهو موجود.
واذ كشف ان «متوسط أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع في لبنان زاد إلى حوالي 6.8 بالمئة هذا العام من نطاق يتراوح بين 3.4 بالمئة إلى 3.5 بالمئة العام الماضي»، قال: «إنه بينما كانت تلك الأسعار مرتفعة، فإنها تتماشى مع تلك المعروضة في السوق بالمنطقة».

الامل معلق على موازنة 2020

ولفت صفير الى ان «القروض انكمشت أيضا في فترة الخمسة أشهر حتى نهاية مايو أيار بحوالي خمسة بالمئة» وتوقع أن تكون وكالتا التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز وفيتش كلتاهما في لبنان قريبا». وامل أن تنتظرا ميزانية عام 2020 قبل اتخاذ أي خطوة جديدة بشأن التصنيف السيادي للبنان. كما امل في أن يكون لديهما تفهما كافيا للتحلي بالصبر وتقييم الموقف بناء على ميزانية 2020. وقال إن ميزانية 2019 خطوة أخرى جيدة وإنه يتوقع مسعى كبيرا لخفض العجز في ميزانية 2020.

المصدر: رويترز

صفير يزور الحريري على رأس وفد من جمعية المصارف

طمأن رئيس جمعية المصارف الدكتور سليم صفير إلى أن «وضع الليرة جيّد، وما ينقصنا هو خلق نمو في البلد من أجل خلق فرص عمل للمواطنين من خلال اقتصادنا»، مؤكداً أن «الاستقرار النقدي موجود والسيولة كذلك».
ولفت إلى أن هدف القطاع المصرفي «الاستمرار في مساعدة الحكومة والوطن، ولن نتراجع عن أهدافنا».
كلام صفير جاء خلال ترؤسه وفداً من جمعية المصارف إلى السراي الكبير، حيث التقى رئيس الحكومة سعد الحريري في حضور مستشاريه نديم المنلا وهازار كركلا.
وكشف صفير ان الوفد عرض مع الرئيس الحريري الأثر السلبي المباشر لتباطؤ النمو الاقتصادي على كل القطاعات المنتجة والتي يموّلها القطاع المصرفي، وشدد على الحاجة إلى تطوير رؤية اقتصادية جاذبة للاستثمارات وقادرة على خلق فرص العمل، ما يتطلب تخفيف الأعباء عن كاهل القطاع الخاص لتحفيزه.

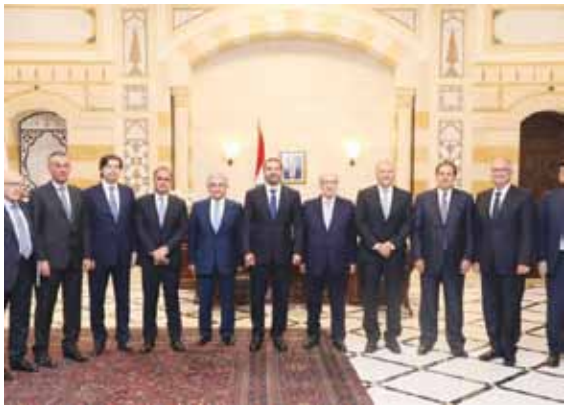

وتابع: إن إعادة الثقة بلبنان واقتصاده تنعكس إيجاباً على مستويات الفوائد في السوق، ما سيساهم في دفع النمو الاقتصادي من جهة، وفي خفض خدمة الدين من جهة ثانية، ويعطي إشارات إيجابية إلى المجتمع الدولي.
وعما إذا كان القطاع المصرفي مستعداً ليكون إلى جانب الحكومة في العام 2020 للمساهمة في تحقيق النمو والرؤية الاقتصادية، أجاب: «هدفنا الاستمرار في مساعدة الحكومة والوطن، ولن نتراجع عن أهدافنا».

فرنسبنك.. نمو متواصل وحضور فعال في اسواق المنطقة والعالم

القصار: المصارف بإنتظار تدابير تحسّن النشاط الاقتصادي

اعتبر رئيس مجموعة فرنسبنك عدنان القصار انه «بالرغم من المناخ السياسي العام وتواصل التجاذبات السياسية، يواصل القطاع المصرفي اللبناني نموه، معتمداً في ذلك على صلابته، وقدرته الكبيرة على التعامل مع الظروف الصعبة التي يعيشها لبنان منذ سنوات، وعلى إدارته الحكيمة، والتزامه وامتثاله للقوانين والمعايير المصرفية والرقابية الوطنية والدولية».

ولفت القصّار الى ان «القطاع المصرفي هو أحد الأعمدة الرئيسية في لبنان، هكذا كان سابقاً وهكذا سيظل في المستقبل. فالمصارف اللبنانية تلعب أدواراً متعددة حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني، من حيث تسليف القطاعات الاقتصادية والشركات والمؤسسات والأفراد، وأيضاً تسليف القطاع العام».

وكشف ان «فرنسبنك يمتلك وضعاً عاماً قوياً، يرتكز بشكل أساسي على نموه المتواصل، وحضوره الفعّال في عدد من أسواق المنطقة والعالم، وامتلاكه مجموعة متنوعة من الشركات التابعة والمتفرعة العاملة في لبنان وعدد من الأسواق الخارجية».

كلام القصار اتي في حديث الى «الصناعة والاقتصاد»، هذا نصه:

ما تقييمكم لأداء القطاع المصرفي اللبناني في الفترة المنصرمة من العام 2019؟

بالرغم من المناخ السياسي العام وتواصل التجاذبات السياسية، يواصل القطاع المصرفي اللبناني نموه، معتمداً في ذلك على صلابته، وقدرته الكبيرة على التعامل مع الظروف الصعبة التي يعيشها لبنان منذ سنوات، وعلى إدارته الحكيمة، والتزامه وامتثاله للقوانين والمعايير المصرفية والرقابية الوطنية والدولية.

ومن المؤشرات الأساسية التي تؤكد تواصل نمو القطاع المصرفي اللبناني أن إجمالي الأصول بلغ 258 مليار دولار أمريكي في نهاية آذار 2019 بزيادة نسبتها 12.4 ٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2018. كما بلغ إجمالي ودائع العملاء في القطاع الخاص 173 مليار دولار أمريكي في نهاية آذار 2019 بزيادة نسبتها 0.7٪ مقارنة بالفترة ذاتها.

ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع المصرفي في هذه الفترة؟

إن أهم التحدّيات التي يواجهها القطاع المصرفي اللبناني في هذه الفترة تتمحور حول المناخ السياسي العام غير الملائم، كما ذكرت، وتواصل التجاذبات السياسية حول قضايا وطنية عدّة – هذا إلى جانب حالة التباطؤ الإقتصادي الراهنة بسبب ضعف النشاط على صعيد القطاعات الإقتصادية عموماً. ولا يزال القطاع المصرفي ينتظر من السلطات اتخاذ جميع التدابير الهادفة إلى تحسين النشاط الاقتصادي في البلاد، لاستعادة ثقة المستثمرين والمستهلكين على حد سواء، وضمان معدل نمو إيجابي، وليتسنى للبنان التعافي من الوضع الراكد السائد حاليًا.

وبهذا يترتب على السلطات اللبنانية البدء بتنفيذ توجهات موازنة العام 2019 التي تم إقرارها حديثا من قبل مجلس النواب، ولا سيما توجهاتها الإصلاحية. كما من الضروري البدء بالتحضيرات اللازمة لإعداد مشروع موازنة العام 2020 قبل نهاية السنة الحالية، وسواها من التحديات. وإن في ذلك ما سيخفف من حدة التوتر ويؤثر إيجابيا على القطاع المصرفي وجميع القطاعات الاقتصادية، كما وتحفيز الاقتصاد الوطني وتحسين أوضاع المالية العامة وتقليل العجز في الميزان التجاري وتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية، إضافة إلى تأمين استفادة لبنان من أموال مؤتمر سيدر.

في ضوء ذلك كلّه نشير إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في عدد من دول المنطقة العربية حيث لعدد من المصارف اللبنانية تواجد في أسواقها. جميع هذه العوامل والتطورات السلبية تضغط على عمل المصارف ونشاطها وربحيتها.

القطاع المصرفي .. أحد الأعمدة الرئيسية في لبنان

كيف تقيّمون واقع القطاع المصرفي اليوم وكيف تصفون المنافسة فيه؟ وهل أنتم متفائلون بمستقبله؟

القطاع المصرفي هو أحد الأعمدة الرئيسية في لبنان، هكذا كان سابقاً وهكذا سيظل في المستقبل. فالمصارف اللبنانية تلعب أدواراً متعددة حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني، من حيث تسليف القطاعات الاقتصادية والشركات والمؤسسات والأفراد، وأيضاً تسليف القطاع العام. هذا ناهيك عن أدوارها الأخرى المهمة أيضاً على صعيد ممارسات المسؤولية الاجتماعية، ودعم المبادرات الثقافية والتعليمية والإنسانية والاجتماعية، ومساندة مبادرات ريادة الأعمال وتمكين المرأة اقتصادياً، وغيرها الكثير من النشاطات المماثلة. هذا الدور الوطني والاقتصادي الذي تقوم به مصارف لبنان هو أحد أسرار نجاحها.

كما أن القطاع المصرفي اللبناني يتمتع ببيئة حاضنة مؤاتية توفر له النمو والتطور، وذلك على صعيد القوانين والتشريعات الفعّالة، والأطر الرقابية والإشرافية القوية، والسياسات النقدية والمصرفية المناسبة، والالتزام التام بالمعايير المصرفية والمالية الدولية، والعلاقات المصرفية المتينة مع المحيط والعالم، ونظام السرية المصرفية. أضف إلى ذلك المنافسة القوية والصحية في القطاع المصرفي اللبناني والتي تؤدي إلى خدمات وإبتكارات مالية ومصرفية وإستثمارية مهمة تساهم في تطويره بشكل مستمر.

وإننا نعوّل بتفاؤل على دور القطاع المصرفي ومساهمته الحيوية والأساسية في الإقتصاد اللبناني، خصوصاً وأنه أثبت دائماً قدرته الكبيرة على الصمود والتأقلم مع المتغيرات، خلال سنوات الحرب الأهلية، وخلال الأزمات المالية التي مر بها بالعالم، وخلال حالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، حتى وخلال مراحل عدم الاستقرار الداخلي في لبنان.

كيف يتعامل القطاع المصرفي مع المعايير الدولية الخاصة بالرقابة والعمل المصرفي والمالي؟

إن القطاع المصرفي اللبناني كان، ولا يزال، يحافظ على سمعته الطيّبة في الأوساط المصرفية الإقليمية والدولية من خلال التزامه الثابت والتام والمتواصل بما يصدر من قوانين وتشريعات ومعايير عن المرجعيات المالية والمصرفية الدولية، ولا سيّما تلك المتعلقة بقضايا مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و«فاتكا».

إن امتثال لبنان هذا هو أحد أبرز ثوابت ومبادئ ومرتكزات السياسات النقدية والمصرفية والقطاع المصرفي في لبنان، وهو أحد محركات النمو الرئيسية لهذا القطاع رغم الظروف المحلية والإقليمية والدولية المعروفة. والفضل في ذلك يعود إلى حاكمية مصرف لبنان الحكيمة وعلى رأسها سعادة الحاكم رياض سلامة، وأيضاً إلى جمعية مصارف لبنان التي استلم رئاستها حاليا الأستاذ سليم صفير، متمنين له كل التوفيق في مهامه ومسؤولياته الجديدة.

فرنسبنك .. اداء مالي جيد

كيف تقيمون النتائج المالية لمصرفكم في عام 2018 وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2019؟

يمتلك مصرفنا وضعاً عاماً قوياً، يرتكز بشكل أساسي على نموه المتواصل،

وحضوره الفعّال في عدد من أسواق المنطقة والعالم، وامتلاكه مجموعة متنوعة من الشركات التابعة والمتفرعة العاملة في لبنان وعدد من الأسواق الخارجية، في قطاعات مختلفة من صيرفة تجارية وصيرفة إستثمارية وتأجير تمويل وتأمين مصرفي وغيرها، هذا الأمر يؤمّن لمصرفنا بنية قوية ومتنوعة على صعيد النشاطات والدخل، بالإضافة إلى علاقاتنا القوية مع كبرى المؤسسات المالية والمصرفية الدولية مثل البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD)، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي (IFC)، والبنك الأوروبي للاستثمار (EIB) وغيرها.

وحافظ مصرفنا خلال السنوات الماضية، كما خلال العام 2018 والنصف الأول من العام الحالي، على أداء مالي، ونمو جيّد، وضمن التوقعات، بالرغم من الظروف الصعبة التي يمرّ بها لبنان وتمر بها المنطقة العربية والتي تشهد بعض دولها حالات عدم استقرار سياسي وأمني واقتصادي حيث نتواجد فيها.

ففي سنة 2018، تمكّن مصرفنا فرنسَبنك من تحقيق أرباح صافية بلغت 174 مليون دولار. أما لعام 2019 فإننا نتوقع نمواً وأرباحاً مقبولة، آملين أن يتحقق اتفاق سياسي على المدى القريب يتيح للبنان إقرار ميزانية ترقى إلى مستوى الإصلاحات الضرورية من أجل بناء مستقبل اقتصادي أفضل.

ما القطاعات التي ساهمت في نجاح مصرفكم؟

تمكن مصرفنا من أن يعزز مكانته الرائدة في القطاع المصرفي اللبناني كمؤسسة لها حضورها الإقليمي والدولي القوي. ففرنسَبنك هو مصرف شامل يقدم سلة كاملة من المنتجات والخدمات في مجالات الصيرفة التجارية والصيرفة الاستثمارية والتأمين المصرفي، ولا سيما لعملاء التجزئة وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وإننا دائما حريصون على جودة الخدمة والوسائل المستخدمة لاستباق توقعات عملائنا، مما يعزز ثقتهم بمصرفنا، ويوثق علاقاتنا بهم، في لبنان والأسواق التي نعمل فيها على حد سواء.

في إطار استراتيجيته لتشجيع التمويل المستدام، مُنح فرنسَبنك «جائزة السندات الخضراء 2019» خلال المؤتمر السنوي لسندات المناخ الذي أقيم في لندن في آذار عام 2019، وذلك لإطلاقه بنجاح في نيسان 2018 أول سندات خضراء لدعم التمويل المستدام في لبنان

وقد حصل فرنسَبنك من مؤسسات دولية هامة وعريقة على جوائز وتقديرات إن دلت على شيء فهي تدل على أدائه الفاعل والفعال في لبنان والمنطقة العربية والعالم.

فبحسب آسيا موني، إن لفرنسَبنك سجلاً حافلاً بالمبادرات والنشاطات الرائدة في آسيا». ولقد نال مصرفنا جائزة أفضل بنك لبناني في آسيا لعام 2019 من مجلة آسيا موني (Asiamoney)، وهي إحدى إصدارات مجموعة يورومني العالمية (Euromoney)، خلال حفل توزيع جوائز أفضل مصارف الشرق الأوسط في آسيا الذي عقد في هونغ كونغ في آذار الماضي. وبحسب آسيا موني، فإن لفرنسَبنك سجلاً حافلاً بالمبادرات والنشاطات الرائدة في آسيا». وإن تقدير اكهذا من شأنه بالطبع أن يعزز مكانتنا الرائدة في هذا القطاع على مستوى تمويل الطاقة المستدامة والمشاريع الخضراء.

وفي إطار استراتيجيته لتشجيع التمويل المستدام، مُنح فرنسَبنك «جائزة السندات الخضراء 2019» خلال المؤتمر السنوي لسندات المناخ الذي أقيم في لندن في آذار عام 2019، وذلك لإطلاقه بنجاح في نيسان 2018 أول سندات خضراء لدعم التمويل المستدام في لبنان.

من جهة أخرى، وعلى صعيد تمويله للتجارة الخارجية، ومع ما يتمتع به من خبرات وإنجازات هامة، فقد حصد فرنسَبنك من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التي منحت مصرفنا جائزة "أفضل بنك شريك مُصدّر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» للسنة الثالثة على التوالي، في حين تسلمنا من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) جائزة «أكثر البنوك المصدرة نشاطًا في عام 2018 في لبنان». كما وحصل مصرفنا أيضًا على جائزة مماثلة من اتحاد المصارف العربية: «أفضل بنك، جائزة التميز في تمويل التجارة 2019» في حفل توزيع جوائز البنوك العربية في تموز.

وإننا في الواقع فخورون بهذه الجوائز والألقاب والتي أتت من قبل مؤسسات دولية عديدة، سيما وأننا نعمل من أجل دعم عملائنا في نشاطهم التجاري الخارجي وتعزيز مكانتهم في الأسواق الدولية – مدركين تمام الإدراك بما للتجارة الخارجية من أثر جوهري على النمو الاقتصادي والتنمية.

الجدير بالذكر أن فرنسَبنك سجل في السنوات الأخيرة مستوى عاليا من الأداء مترافقا مع التزامه بالامتثال بالمعايير المصرفية الدولية، حاصدا عدة مرات «جوائز تقدير الجودة» من Commerzbank، Deutche Bank و JP Morgan و Citibank، لجودة خدمة العملاء.

أخيرا وفي إطار إرساء ثقافة التميز والمنافسة الإيجابية بين المصارف العربية في مجال التحول الرقمي وتطوير الخدمات الرقمية، تُوِّج فرنسَبنك في آذار الفائت ضمن المصارف الفائزة بجائزة «التميّز الرقمي للمصارف العربية لعام 2018»، حاصدا جائزة "أفضل تطبيق للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول». وتأتي هذه الجائزة لتثمّن التزام فرنسَبنك بتشجيع الاستثمار في المشاريع المجددة للحلول المالية/المصرفية والخدمات والتطبيقات المالية الرقمية، ولتؤكد على دوره الاستراتيجي في تنمية الوعي بمدى موثوقية الخدمات والحلول المصرفية الإلكترونية.

FRANSABANK

LEBANON'S BEST BANK *FOR ASIA*

"Fransabank can claim a number of impressive firsts in Asia."

Asiamoney, a brand of Euromoney Institutional Investor

1552
FRANSABANK.COM

FRANSABANK
Tomorrow Starts Now®

لبنان والمهجر يسجل في عام 2018 اعلى أرباح في القطاع.. 511 مليون دولار

أزهري: مصارف لبنان نموذجاً للإلتزام في المنطقة

اعتبر رئيس مجلس ادارة مدير عام بنك لبنان والمهجر سعد ازهري ان «للقطاع المصرفي ثلاث مساهمات في مساعدة الاقتصاد اللبناني للخروج من ازمته الحالية، وتتمثل بتوفير الاسواق النقدي، تقديم الإئتمان للقطاع الخاص وتقديم المشورة حول السياسات التي تعيد نمو الاقتصاد».

اكد ازهري ان «القطاع المصرفي استطاع مواجهة التحديات المتعلقة بالقوانين والعقوبات الدولية بحكمة وفعالية حيث تمكن من الحفاظ على سمعته وثقة جمهوره والاسواق العالمية به».

واذ شدد على ان «عام 2018 كان عاماً صعباً على القطاع المصرفي وعلى الاقتصاد اللبناني، ابدى تفاؤله بمستقبل القطاع المصرفي نظراً للتجارب الناجحة التي حققها».

وكشف ان «بنك لبنان والمهجر استطاع نتيجة سياسته المحافظة وكفاءاته الإدارية والتشغيلية، ان يحقق اداء جيداً حيث ارتفعت ارباحه الى 511 مليون دولار وهي الأعلى في القطاع.

كلام ازهري اتى في حديث الى «الصناعة والاقتصاد»، هذا نصه:

أين تكمن أهمية دور القطاع المصرفي في المساهمة في خروج لبنان من أزمته المالية والإقتصادية الحادّة؟

أعتقد أن للقطاع المصرفي ثلاث مساهمات في مساعدة الإقتصاد اللبناني للخروج من أزمته الحالية. الأولى هي التعاون مع مصرف لبنان لتوفير الإستقرار النقدي وثبات سعر الصرف وتوفير الحاجات التمويلية للدولة بأسعار فائدة معقولة. الثانية هي في تقديم الإئتمان للقطاع الخاص من أجل تفعيل الإستثمار في القطاعات المنتجة، ويتضمّن الإئتمان الذي سيقدّم الى الشركات المعنية في تنفيذ المشاريع المتعلقة بمؤتمر «سيدر». والثالثة هي في العمل مع الهيئات الإقتصادية لتقديم المشورة والآراء حول السياسات والإجراءات التي تُعيد النموّ للإقتصاد وتعزّز من الإستدامة المالية.

يواجه القطاع المصرفي تحدّي أساسي في ظلّ التلويح المستمر بالعقوبات الأميركية. كيف يواجه القطاع هذا التحدّي؟ وهل يشكل خطراً أساسياً عليه؟

استطاع القطاع المصرفي مواجهة التحدّيات المتعلقة بالقوانين والعقوبات الدولية بحكمة وفعالية. فقد قام القطاع بالإلتزام التام بهذه القوانين والعقوبات بهدف الحفاظ على سمعته وثقة الجمهور والأسواق المالية العالمية به، وقد أصبح نموذجاً للإلتزام والتقيّد بالمعايير الدولية في المنطقة. كما قام القطاع عن طريق جمعية المصارف في لبنان بزيارات متتالية وناجحة إلى العواصم المالية العالمية لشرح وضعية القطاع ومدى الإلتزام الذي يقوم به على صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتصدّي للتهرّب الضريبي والتقيّد بالعقوبات. وعليه، يمكنني القول أن القطاع المصرفي قد عمل ما في وسعه لدرء هذه المخاطر وهو مرتاح للوضعية التنظيمية والرقابية التي حقّقها في هذه المجالات.

تفاؤل بمستقبل القطاع المصرفي

هل أنتم متفائلون بمستقبل القطاع المصرفي لا سيما لجهة تعاظم دوره على الساحتين العربية والعالمية؟

نعم إنني متفائل، وأعتقد أن تفاؤلي ينبع من التجارب الناجحة التي حقّقها القطاع المصرفي على صعيد التوسّع العربي والدولي. فقد استطاع القطاع منذ خمسينات القرن الماضي مروراً بالحرب الأهلية والحقبة الأخيرة أن يتوسّع في المنطقة والعالم بهدف تعزيز إيراداته وتنويع مخاطره، حيث ينتشر حالياً 17 مصرفاً من القطاع في 33 دولة إقليمية وعالمية وتفوق نشاطاته الخارجية الـ 20 % من إجمالي نشاطاته. كما أعتقد أن تعاظم دور القطاع على الساحتين العربية والدولية هو أمر محتوم بسبب ضيق السوق اللبنانية والمهارات والكفاءات التي يتمتّع بها القطاع المصرفي والتي تخوّله النجاح في الأسواق الخارجية. وبالطبع، يستفيد القطاع من فرص التآزر والتقاطع التي يوفرها الإنتشار الخارجي ويعزّز من خلال الإنتشار اللبناني الواسع في دول المنطقة وأوروبا وأفريقيا.

لبنان والمهجر .. اداء جيد

كيف تصفون واقع العمل في مصرفكم خلال عامي 2018 و2019؟

ممّا لا شكّ فيه أن عام 2018 كان عاماً صعباً على القطاع المصرفي وعلى الإقتصاد اللبناني. ولكن استطاع بنك لبنان والمهجر نتيجة سياساته المحافظة وكفاءته الإدارية والتشغيلية أن يحقّق أداءً جيداً حيث ارتفعت أرباحه إلى حوالي الـ 511 مليون دولار وهي الأعلى في القطاع. وبالنسبة لعام 2019، فقد انسحبت الأوضاع الإقتصادية والمالية الصعبة عليه، ولكن استطاع البنك أيضاً أن يحقّق نتائج معقولة. فقد ارتفعت أرباحه في الفصل الأول من العام إلى 117.2 مليون دولار بزيادة 0.3 % عن الفترة نفسها من عام 2018، ونتج عنها أعلى معدّلات الربحية بين البنوك المُدرجة إذ بلغ المردود على متوسط الأسهم العادية 14 % والمردود على متوسط الموجودات 1.3 %. كما بلغت موجودات البنك 37.8 مليار دولار بزيادة 2.8 % عن نهاية عام 2018. ويتطلّع البنك إلى أداء أفضل للإقتصاد اللبناني في النصف الثاني من عام 2019 وفي عام 2020 مع البدء بتطبيق الميزانية الجديدة ومقرّرات مؤتمر «سيدر» .

هل من خطط مستقبلية لطرح منتجات جديدة أو إفتتاح فروع جديدة في لبنان والخارج؟

قام البنك في عام 2018 بفتح فرع جديد في الحازمية – مار تقلا حتى أصبح عدد فروعه في لبنان الـ 77 فرعاً. كما يقوم البنك بفتح فروع جديدة في مصر ويتوقّع أن يبلغ عدد فروعه في نهاية هذا العام الـ 47 فرعاً. وعلى صعيد المنتجات، يسعى البنك حالياً إلى تعزيز مجالاته في الصيرفة الإلكترونية والتواصل الرقمي مع العملاء ذلك تجاوباً مع رغبة العملاء ولمواكبة التطورات العالمية. ويقوم البنك في هذا المجال بتطوير خدمات رقمية وتكنولوجية مميّزة كـ e Cash و Blom Pay و e Blom، كلّها تزيد من فعالية الصيرفة الإلكترونية التي ارتفع إستعمالها بين العملاء إلى الـ 35 % منهم. ويتضمّن التحوّل الرقمي للبنك تخفيف الإعتماد على فتح فروع جديدة وذلك بسبب خفض النفقات وعدم الحاجة إليها في ظلّ الإستعمال المتزايد للصيرفة الإلكترونية.

وجهان للمنافسات.. سلبي وايجابي

كيف تصفون واقع المنافسة في القطاع المصرفي؟

إن السوق المصرفي اللبناني هو سوق مشبع حيث يتواجد 49 بنكاً تجارياً و 16 بنكاً إستثمارياً في سوق لا يتعدّى الـ 4 مليون نسمة. وينجم عنها منافسة حادّة وفائضة تؤثّر سلبياً على أرباح المصارف ولكنها تؤدّي بالطبع إلى زيادة في نوعية وتنوّع الخدمات والمنتجات المصرفية. وعلى القدر نفسه من الأهمية، نرى نتيجةً لذلك المزيد من عمليات الدمج والحيازة لترشيد حجم السوق وبمباركة من مصرف لبنان. فقد شهد القطاع في السنوات الخمس الأخيرة عمليات دمج وحيازة خفضت عدد البنوك التجارية من 54 بنكاً إلى 49 بنكاً حالياً، كان منها حيازة ودمج بنك لبنان والمهجر لفروع بنك HSBC في لبنان. ونتوقّع أن يستمر هذا المنحى في المستقبل خصوصاً فيما يتعلّق بحيازة ودمج البنوك الصغيرة من قبل البنوك المتوسطة والكبيرة.

جمعية تجار بيروت

الهيئات الاقتصادية اللبنانية

بنك لبنان والمهجر ش.م.ل
راحة البال

ما بدّا شي

لتعمل عملية إيداع

BBAC

1296
bbacbank.com

تطبّق الشروط والأحكام

BBAC يتحضّر لافتتاح فروع جديدة في مناطق استراتيجية في المدى القريب

عساف: آفاق نمو الاقتصاد عام 2019 غير مشجعة

أشار رئيس مجلس إدارة مدير عام بنك بيروت والبلاد العربية غسان عساف إلى أن «الركود الذي أصاب الاقتصاد اللبناني لم ينتج فقط من ارتفاع أسعار الفائدة، إنما بشكل أكبر من انخفاض كبير في ثقة المستثمرين بحاضر ومستقبل البلد من الناحية السياسية الأمنية، المالية والنقدية.

وشدّد على أنه «بالرغم من الظروف الصعبة سيلتزم القطاع المصرفي بجميع مهامه مع التركيز بنوع خاص على دعم وتشجيع التسليف للقطاع الخاص، وتَشجيع تدفق الرساميل إلى لبنان. كما سيواصل استراتيجيّته التوسعيّة محلياً كما في الخارج لتحقيق انتشار يدعم نشاطه ويُنوّع قاعدة زبائنه سعياً منه إلى توسيع نطاق استثماراته».

وكشف أنه «على صعيد استراتيجية BBAC التوسعيّة، يواصل المصرف المضي قدماً في توسيع نشاطه وانتشاره الجغرافي محليا وخارجياً. ففي لبنان، قام بافتتاح فرعه الـ 41 في منطقة كوسبا- الكورة في الشمال، كما يحضّر لافتتاح فروع جديدة في مناطق استراتيجية في المدى القريب».

كلام عساف أتى في حديث إلى «الصناعة والاقتصاد»، هذا نصه:

■ **أين تكمن أهمية دور القطاع المصرفي في المساهمة لخروج لبنان من أزمته المالية والاقتصادية الحادة؟**

من المهام الأساسية للقطاع المصرفي بما فيه البنك المركزي، توفير التمويل اللازم لتطوير و نمو الإقتصاد؛ ومن المطلوب أيضاً من مصرف لبنان الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية والحؤول دون تخطي معدل التضخم عتبة متوسط الفوائد.

وبالفعل، وما دامت أسعار الفائدة الدولية والمحلية منخفضة، تمكنت السلطات النقدية، بالتنسيق مع المصارف المحلية من تحقيق هذه الأهداف.

منذ عام 2011، ونظراً إلى خصائص النظام السياسي في لبنان، أدت الحرب في سورية إلى الإسراع في تدهور الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي حيث انخفض النمو الاقتصادي في لبنان إلى الصفر تقريبا في عام 2018 .

إن الأسباب الرئيسية للأزمة المالية تكمن في نفقات الدولة المرتفعة جداً نظراً إلى أهمية الأجور والتعويضات، بالنسبة إلى حجم خدمة الدين العام البالغ 86 مليار دولار أي حوالى 150% من الناتج المحلي، إلى سياسة استقرار سعر الصرف، فضلا عن الفساد الذي تتسم به الخدمات العامة.

صحيح أن سياسة استقرار سعر الصرف مكلفة، ولكن أقل بكثير من تكلفة تحرير هذا السعر الشيء الذي يؤدي إلى عواقب وخيمة ويضع البلاد في المجهول.

كما أن تقليص الدين العام، وبالتالي خدمته، هو مَطلب الجميع بمن فيهم القطاع المصرفي. ويمكن ذلك من خلال القضاء على الفساد، خفض نفقات الدولة غير المنتجة، وزيادة مداخيل الدولةْ من خلال تحسين جباية الضرائب.

الجدير بالذكر أنه من ميزات عمل و إدارة المصارف في لبنان، أنه يتم وفقا لقواعد السوق؛ تدير المصارف اللبنانية أموال

المساهمين والمودعين بالطريقة الأكثر ربحاً والأقل مخاطرة، وبالتالي من غير الممكن وغير المقبول أن تقوم المصارف بتوظيفات مع الدولة خارج أسعار السوق إذ إنه في هذه الحال غير المألوفة، ستُعطي إشارة سيئة جداً للأسواق المالية العالمية.

إن المساهمة الرئيسية للقطاع المصرفي في ما يتعلق بالأزمة المالية تكمن في التنسيق الدائم والإيجابي مع المصرف المركزي لاتخاذ وتنفيذ قرارات السياسة النقدية الملائمة بالتنسيق مع السلطات المالية.

وفي ما يتعلق بالركود الذي أصاب الاقتصاد اللبناني، فهو ناتج ليس فقط من ارتفاع أسعار الفائدة، ولكن بشكل أكبر من انخفاض كبير في ثقة المستثمرين في حاضر ومستقبل البلد من الناحية السياسية الأمنية، المالية والنقدية.

وبالرغم من الظروف الصعبة سيلتزم القطاع المصرفي بجميع مهامه مع التركيز بنوع خاص على المجالات التالية:

- دعم وتشجيع التسليف للقطاع الخاص إذ إنه توجد علاقة مباشرة بين نمو تسليف القطاع المصرفي للقطاع الخاص والنمو الإقتصادي بشكل عام.
- تَشجيع تدفق الرساميل إلى لبنان خاصةً من قبل الانتشار اللبناني في الخارج ؛ لقد سجّل مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان حوالى 2.5 مليار دولار لعام 2017 مقابل 2.9 مليار دولار لعام 2018.

من مجالات العمل المهم تطويرها، الأخذ بعين الاعتبار الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية الرقمية وبالتالي تطويرها.

من ناحية أخرى، سيواصل القطاع المصرفي اللبناني استراتيجيّته التوسعيّة محلياً كما وفي الخارج لتحقيق انتشار يدعم نشاطه ويُنوّع قاعدة زبائنه سعياً منه إلى توسيع نطاق استثماراته خاصّةً وأن حجم القطاع المصرفي اللبناني يفوق حجم الاقتصاد، إضافةً إلى رغبته في توزيع المخاطر وتنويع قاعدة الدخل والربحيّة.

أخيراً، يتمتع القطاع المصرفي اللبناني بطاقات كبيرة تُمكّنه، مع غيره من مُستثمري القطاع الخاص المؤهلين، المشاركة مع القطاع العام في تمويل المشاريع الكبرى للحكومة، وفق أسس شفافة تحدّدها القوانين أو الاتفاقيات والعقود.

من خلال هذه الشراكة، تُستثمر طاقات القطاع الخاص الكبيرة في شتى مجالات تنمية الإقتصاد اللبناني كقطاعات الإتصالات والنقل والطاقة؛ ومن أهم عوامل نجاح هذه الشراكة وجود بيئة سياسية محلية وخارجية مُشجّعة. في الوقت نفسه، إن المجتمع الدولي يدعم بقوة هذه الشراكة خاصة في ما يتعلق بالقطاعات المُربحة كقطاع الكهرباء. وفي آذار 2018، عُقد في بيروت مؤتمر عُرض خلاله على شركات محلية، دولية ومالية مشاريع الإنفاق الاستثماري التي يمكن تنفيذها ضمن الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

صعوبة الاستمرار بنتائج إيجابية

■ كيف تصفون واقع العمل في مصرفكم خلال النصف الأول من عام 2019؟

إن آفاق النمو للاقتصاد اللبناني عام 2019 غير مشجعة إذ إن استمرار تدهور الحال السياسية والاقتصادية الإقليمية والداخلية أدت إلى ركود مع نسب تقارب الصفر بالمئة.

بالفعل، ووفقاً للميزانية المجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان، وللأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، استمر تطور نشاط هذا القطاع بالتباطؤ؛ ومقارنة بالفترة نفسها من عام 2018، سجل مجموع ودائعه انخفاضا بحوالى1-%، وبحوالى5-% للتسليفات للقطاع الخاص؛ ووفقاً لأوضاع الـ BBAC، وللفترة نفسها، سجل أيضاً مجموع الودائع ومجموع التسليفات للقطاع الخاص تراجعاً مشابهاً.

وإذا سجّل مجموع الميزانية، وللفترة نفسها، ارتفاعاً بحوالى 9+% للقطاع و6.5%+ للـ BBAC ،ينتج هذا التحسن من الهندسات المالية التي يقوم بها مصرف لبنان حيث إن حصة الـ BBAC تبدو أقل من متوسط حصة مصارف القطاع.

في ما يتعلق بالأرباح، سجل مجموعها انخفاضاً ناتجاً بنوع خاص من تقلص هوامش الفوائد على الليرة اللبنانية وعلى الدولار؛ تقلص ناتج من زيادة أسعار الفائدة في السوق اللبنانية بشكل مُفرط وغير مُبرر.

مع تصويت ميزانية عام 2019، ونظراً إلى الزيادات الضريبية التي تتضمنها، إن الاستمرار بنتائج إيجابية في ما يتعلق بنسب النمو والأرباح للمصارف سيكون صعباً؛ ومن المطلوب جهوداً مكثفة في الداخل وفي الخارج لتحقيقها.

توسّع جغرافي محلي وخارجي

■ ما هي استراتيجية المصرف التوسعية للمرحلة المقبلة؟

على صعيد استراتيجية BBAC التوسعيّة، يواصل المصرف المضي قدماً في توسيع نشاطه وانتشاره الجغرافي محليا وخارجياً. ففي لبنان، قمنا بافتتاح فرعنا الـ 41 في منطقة كوسبا–الكورة في الشمال، كما نحضّر لافتتاح فروع جديدة في مناطق استراتيجية في المدى القريب. أمّا في الخارج، فيواصل مصرفنا استراتيجيّته التوسعيّة لتحقيق انتشار خارجي يدعم نشاطه وينوّع قاعدة زبائنه سعياً منه إلى توسيع نطاق إستثماراته خاصّةً وأن حجم القطاع المصرفي اللبناني يفوق حجم الاقتصاد، إضافةً إلى رغبته في توزيع المخاطر وتنويع قاعدة الدخل والربحيّة. من هنا بدأ مشروع التوسّع في قبرص، وتحديداً في ليماسول، منذ أكثر من 30 عاماً وقمنا بنقل الفرع الرئيسي إلى مقر جديد أكبر وأكثر حداثة خاص بالمصرف. كما تدعم تواجدنا في الخارج ثلاثة فروع في العراق كان أوّلها في أربيل ومن ثمّ في بغداد وفي السليمانيّة، ونحتل موقعاً متقدماً بين المصارف اللبنانية العاملة في العراق حيث تمكنّا من تحقيق نتائج ممتازة على الرغم من الظروف التي تمر بها البلاد. ويُعزّز من انتشارنا في الخارج مكتب تمثيلي في مدينة أبو ظبي في الإمارات العربيّة المتّحدة حيث يُغطّي أنشطتنا في دول مجلس التعاون الخليجي ومكتب تمثيلي جديد افتتحناه في أفريقيا وتحديداً في نيجيريا. كما نسعى إلى توسيع نطاق تواجدنا في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينيّة وفق خطّة معدّة بتأنٍ واتّقانٍ مرتبطة بجدول زمني مدروس.

باور اند اندستريال ماشينري كومباني - بيمكو

Power & Industrial Machinery Company
PIMCO

بيروت - بئر حسن - طريق المطار - بناية الغولف «٢» طابق أرضي

هاتف: ٨٢٥٥٣١ ١ ٩٦١ - فاكس: ٨٢٥٥٣٢ (١) ٩٦١

E-mail: pimco@pimcolb.com www.pimcolb.com